الجمهورية التونسية وزارة التربية ●●●●● **امتحان البكالوريا**	**دورة 2018**	
	الاختبار: **الفلسفة**	**الشعب العلمية وشعبة الاقتصاد والتصرف**
	الحصّة : **3 س** ◆	ضارب الاختبار : **1**

القسم الأوّل (10 نقاط).

1) **التمرين الأوّل : (نقطتان)**

"يظلّ الاختلاف الثقافي مُربكا مادام يُدارُ بطريقة سيئة". قدّم حجّة تدعم هذا الإقرار.

2) **التمرين الثاني: (نقطتان)**

"لا نُنمذِج من أجل أن نعرف، بل نُنمذِج من أجل أن نتحكّم". اكشف عن أحد استتباعات هذا القول.

3) **التمرين الثالث: (ستّ نقاط) النصّ:**

نرى أنّ أمر كلّ مواطن ليس بيده، وإنّما هو يخضع إلى المدينة التي تجبره على الامتثال لجميع أوامرها (....). ومن ثمّ، بما أنّه لا بدّ أن تؤخذ إرادة المدينة باعتبارها إرادة الجميع، فإن الأمر الصّادر عن المدينة باعتباره أمرا عادلا وحسنا، إنّما يجب أن يكون كذلك في نظر كلّ واحد أيضا. ولئن رأى أحد الرعايا أن قرارات المدينة ظالمة، فهو مجبر مع ذلك على الخضوع إليها.

لكن قد يُعترض علينا بالقول : ألا يُناقض المرء ما يأمر به العقل لو خضع خضوعا كليّا لحُكم غيره؟ ألا تكون الحالة المدنيّة مناقضة عندئذ للعقل؟ و من ثمّ، لمّا كانت هذه الحالة حالة لا معقولة، فلن يكون إنشاؤها إلاّ من قِبَلِ أناسَ لا عقول لهم، وليس أبدًا من قِبَلِ أولئك الذين يعيشون وفقا لِمَا يأمرُ به العقل. لكن لمّا كان العقل لا يأمُر بشيء مناقض للطبيعة، فلا يمكن لعقل سليم أن يأمر أحدا بأن يكون أمره بيده كلّما طال خضوع النّاس إلى الأهواء، إذْ العقل ينفي إمكان ذلك. ثمّ إنّ العقل يأمُر عموما بطلب السّلم. إلاّ أن تحقيق السّلم يبقى أمرا مستحيلا ما لم تُحفظ الشرائع العامة للمدينة من كلّ انتهاك. ويترتّب عن ذلك أنّه كلّما كان المرء أكثر حرصا على أن يعيش بما يقضي به العقل، كان أكثر حريّة، وازداد مراعاة لشرائع المدينة، وامتثالا للأوامر الصّادرة عن السّلطة العليا التي يخضع إليها.

سبينوزا–كتاب السياسة

أنجز المهامّ التّالية انطلاقا من النصّ:

1) حددّ إشكاليّة النصّ (نقطتان).
2) استخرج من النصّ حجّة تُثبت علاقة التلازم بين الطاعة والحريّة (نقطتان).
3) اكشف عن أحد رهانات النصّ (نقطتان).

القسم الثاني (10 نقاط).

يختار المترشّح أحد السؤالين التّاليين، ليحرّر في شأنه محاولة في حدود ثلاثين سطرا:

السؤال الأوّل: هل السّعادة شأن فردي؟

السؤال الثّاني: هل يقتضي الوعي بالذّات استبعاد الغيريّة؟